

Distr.: General
29 January 2021
Arabic
Original: Spanish



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا

مذكرة شفوية مؤرخة 15 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة
الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، وتتشرف بأن تحيل طيه التقرير الذي أعدته حكومة المكسيك عن
تنفيذ ذلك القرار (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 15 كانون الثاني/يناير 2021 الموجهة إلى رئيس اللجنة
من البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

تقرير عن التنفيذ مقدّم من المكسيك عملاً بقراري مجلس الأمن 2441 (2018)
و 2509 (2020)

في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ نظام الجزاءات المتعلق بليبيا بفعالية، أخطرت وزارة الخارجية الأجهزة المعنية في الوقت المناسب بالتعديلات المدخلة على قائمة الجزاءات التي وضعتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011).

وإضافة إلى ذلك، ترد الأحكام المتعلقة بحظر توريد الأسلحة في آخر التحديثات التي أُدخلت على "الاتفاق المعدّل للصك القاضي بوضع تدابير لتقييد تصدير أو استيراد مختلف السلع إلى البلدان والكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة"، والمنشور في الجريدة الرسمية للاتحاد.

وقد اتخذت الوزارات الحكومية من جهتها الإجراءات التالية:

- بذلت وزارة المالية والائتمان العام، من خلال الإدارة العامة للجمارك، جهوداً لتحديد عمليات التجارة الخارجية التي أُعلنت فيها ليبيا بلد المنشأ أو المقصد، وأضيف هذا المنشأ إلى نماذج المخاطر والقوائم السوداء الوطنية بغية تحديد العمليات المقبلة التي قد تستدعي إصدار إنذار. ويتم كذلك رصد المسافرين القادمين من ليبيا، وكذلك مواطني ليبيا، ويتم تحديد منشأ رحلاتهم الجوية ومحطات التوقف والأشخاص المرافقين وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة لتحديد ما إذا كان ينبغي إصدار إنذار.
- وتحققت وزارة الطاقة، من خلال اللجنة الوطنية المعنية بالأمن النووي والضمانات النووية التابعة لها، أن المواد المصدرة إلى ليبيا لا تتدرج ضمن المواد المحظورة بموجب قراري مجلس الأمن 2441 (2018) و 2509 (2020).

واتخذت الخطوات التالية لتنفيذ نظام الجزاءات الخاص بلجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011)، في إطار جهود اللجنة المتخصصة الرفيعة المستوى المعنية بنزع السلاح والإرهاب والأمن الدولي:

- تقوم وزارة الدفاع الوطني بإخطار هيئاتها الداخلية المختلفة بالتعديلات التي تُدخل على قائمة الجزاءات الخاصة باللجنة حتى يتسنى لها التعاون مع الوكالات الاتحادية عندما يتطلب الأمر تدخلاً من الوزارة. كما توفر الوزارة الدعم من أجل حماية المواد الاستراتيجية، بما في ذلك المواد النووية والإشعاعية، وفقاً لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وغيرها من الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة التي تكون المكسيك طرفاً فيها، بغية منع النقل غير المأذون به لهذه المواد، أو أعمال التخريب.
- تتولى وزارة المالية والائتمان العام، من خلال وحدة الاستخبارات المالية، مسؤولية تحليل التعديلات التي يتم إدخالها على قوائم الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن من أجل توحيد قائمة الأفراد المحظورين التي تعتم على المؤسسات المالية المكسيكية. وتستخدم هذه القائمة، وهي قائمة سرية،

لمنع وكشف الأعمال غير القانونية المنصوص عليها في القوانين الوطنية. وحالما يتبين لمؤسسة مالية وجود اسم أي من عملائها أو مستخدميها في قائمة الأفراد المحظورين، تقوم على الفور بتعليق جميع الأعمال أو العمليات أو الخدمات المرتبطة بذلك العميل أو المستخدم، وتقدم في غضون 24 ساعة تقريراً عن معاملات غير عادية.

• أفادت وزارة الشؤون الاقتصادية بأنها اتخذت، بالاشتراك مع وزارة الخارجية، الترتيبات اللازمة لنشر "الاتفاق القاضي بوضع تدابير لتقييد تصدير أو استيراد مختلف السلع إلى البلدان والكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة (اتفاق الجزاءات)" في الجريدة الرسمية للاتحاد في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وهو اتفاق ينص على أحكام قرارات مجلس الأمن بشأن نظم الجزاءات. وقد اتخذ هذا الإجراء لتقييد العمليات التجارية مع كيانات وأفراد معينين خاضعين للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن.

• أفادت وزارة الاتصالات والنقل بأن قوائم الكيانات والأفراد الخاضعين لتجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة تحال دورياً إلى البحرية التجارية، والغرفة المكسيكية لصناعة النقل البحري، والرابطة المكسيكية لوكلاء الشحن، والرابطة المكسيكية لمالكي سفن القطر، والرابطة المكسيكية لوكلاء الشحن البحري، حتى يتسنى للأوساط البحرية وأعضائها اتخاذ التدابير المناسبة لمواصلة تعزيز التعاون وتطبيق نظام الجزاءات بجميع جوانبه وضمن نطاق اختصاصها.